

تطور عملية استحواذ حديد عز على حصتها في شركة الدخيلة

تعتبر شركة عز - الدخيلة، هي أكبر مصنع للصلب في مصر. وتتميز هذه الشركة بموقع متميز؛ حيث تقع في الدخيلة، غرب الإسكندرية - التي هي ثان أكبر مدينة في مصر والميناء الرئيسي لها. هذا، وقد تم تأسيس الشركة في عام ١٩٨٢، تحت اسم "شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب - الدخيلة"، بمساهمات من بعض شركات القطاع العام المصرية، وبعض مؤسسات التنمية الدولية، وبعض الشركات اليابانية. وبدأت الشركة إنتاجها في عام ١٩٨٦.

خلفية:

تمثل نشاط شركة الدخيلة الأساسي منذ إنشائها، وحتى عام ١٩٩٨، في إنتاج حديد التسليح، وتوفير هذه السلعة لقطاع التشييد والبناء المصري. وفي بداية عام ١٩٩٨، قررت الشركة بناء مُجَمَّع لإنتاج الصلب المسطح بطاقة إنتاجية مليون طن سنوياً. في هذا السياق، تمت صياغة مذكرة تفاهم لهذا المشروع بواسطة مؤسسة التمويل الدولية (التابعة للبنك الدولي) في مايو ١٩٩٨، وحددت تلك المذكرة تكلفة المشروع بمبلغ ٦٢٨ مليون دولار، يتم تمويلها على النحو التالي:

- ٢٢٠.٥ مليون دولار زيادة في رأس المال.
- ٣٨٢.٥ مليون دولار قروض طويلة الأجل.
- ٢٥ مليون دولار يتم تمويلها ذاتياً من خلال التدفقات النقدية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع.

ولتمويل هذا المشروع الضخم، قررت شركة الدخيلة زيادة رأسمالها من ٧ مليون إلى ١٢ مليون سهم، وتم تحديد القيمة السوقية العادلة للسهم بسعر ١٥٢ جنيه مصري للسهم، بإجمالي ٢٢٠.٥ مليون دولار (٧٥٠ مليون جنيه مصري). هذا، وقد استخدم اتحاد العاملين المساهمين في هذه المرحلة لتمويل جزء من هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اكتتابه في الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها من قبل المستثمرين القدامى بالشركة. وكانت تلك هي المرة الثانية التي يتم فيها استخدام اتحاد العاملين المساهمين في تمويل العجز في زيادة مقررة لرأس مال الشركة، حيث كان قد تم استخدامه للمرة الأولى في عام ١٩٩٤. في هذا السياق، قام الاتحاد بتغطية حوالي ٤٧% من زيادة رأس المال بمبلغ وصل إلى حوالي ١٠٥ مليون دولار (٣٥٧ مليون جم) تم تمويلها بواسطة القروض البنكية؛ حيث أن الاتحاد لم تكن لديه موارد حقيقية لتمويل الاكتتاب في تلك الأسهم.

إلا أن تكلفة المشروع ارتفعت لتصل إلى ٧٨٩ مليون دولار، مقارنة التكلفة الأصلية المقدرة بمبلغ ٦٢٨ مليون دولار؛ وذلك نتيجة لتنفيذ استثمارات إضافية في أراضي وأعمال بناء على النحو التالي:

التكلفة الأصلية للمشروع	٦٢٨ مليون دولار
استثمارات تكميلية	٧٩ مليون دولار
استثمارات في أراضي وأعمال بناء	٨٢ مليون دولار
الإجمالي:	٧٨٩ مليون دولار

وفي ضوء تلك الزيادة في التكلفة الاستثمارية للمشروع، تم تعليق بعض القروض مثل قرض هيئة التمويل الدولية بمبلغ ١١٠ مليون دولار، وقرض بنك التنمية الأفريقي بمبلغ ٣٣ مليون دولار، وقرض آخر بمبلغ ٢٥ مليون دولار سيتي بنك، بإجمالي ١٦٨ مليون دولار.

كل تلك العوامل، أدت إلى اتساع الفجوة التمويلية المطلوبة من أجل استكمال المشروع. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع مديونية اتحاد العاملين، حتى بات واضحاً أن اتحاد العاملين المساهمين لا يملك التدفقات النقدية اللازمة لسداد القروض الخاصة به، وأنه لا بد أن تتحملها الشركة. فقد وصلت إجمالي مساهمات اتحاد العاملين المساهمين في الشركة إلى ٣.٦٣٨.١٣٤ سهم، على النحو التالي:

- ٩١٤.٠٢٠ سهم من زيادة رأس المال عام ١٩٩٤.

- ٢.٧٢٤.١١٤ سهم من زيادة رأس المال عام ١٩٩٨.

ووصلت مديونية اتحاد العاملين المساهمين المترتبة على تلك المساهمات إلى ١٢٢.٩ مليون دولار (٤١٨ مليون جم)، على النحو التالي:

- ٧٤.٤ مليون دولار (٢٥٣ مليون جم): تم اقتراضها من بنك الإسكندرية.

- ٢٥ مليون دولار (٨٥ مليون جم): تم اقتراضها من البنك الأهلي المصري

- ٢٣.٥ مليون دولار (٨٠ مليون جم) قروض بدون فوائد من شركة الدخيلة - تم شطب ٨.٩ مليون دولار (٣٠ مليون جم) منها بواسطة الشركة عام ٢٠٠٠.

في هذا السياق، تأثر الوضع المالي لشركة الدخيلة بالسلب، نتيجة لاتساع الفجوة التمويلية التي تم تغطيتها بواسطة قروض قصيرة الأجل، أو من خلال تأجيل بعض المدفوعات المستحقة للموردين؛ مما أدى إلى فقدان الشركة لمصداقيتها أمام كثير من الموردين، وأمام مؤسسات التمويل المصرية والأجنبية، حيث أصبحت غير قادرة على تنفيذ استراتيجية واضحة للتعامل مع التحديات المالية والتسويقية التي واجهتها.

استحواذ شركة حديد عز على حصتها في الدخيلة

قامت حديد عز (العز لحديد التسليح سابقاً) بالاستحواذ على حصتها في شركة الدخيلة على خمس مراحل أساسية.

المرحلة الأولى ١٩٩٩ - ٢٠٠٠: استحواذ حديد عز على حصة ٢٠.٨٩% من الشركة

في محاولة من شركة الدخيلة لسد الفجوة التمويلية السابق الإشارة إليها، والالتزام لإتمام مشروع الصلب المسطح، تم دعوة مجموعة عز للدخول كمشتر استثماري في الشركة. وبناءً على اتفاق النوايا المبرم بين شركة حديد عز وكل من شركة الدخيلة واتحاد العاملين المساهمين بها في عام ١٩٩٩، تم الاتفاق على أن تقوم شركة حديد عز بشراء ١.١٨٨.٠٠٠ سهم

(٩.٩%) من أسهم شركة الدخيلة المملوكة لاتحاد العاملين المساهمين، بالإضافة إلى الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة بقيمة ٣ مليون سهم إضافية يتم إصدارها.

هذا، وقد تم بيع أسهم اتحاد العاملين المساهمين لحديد عز لكي يتمكن الاتحاد من مواجهة التزاماته، وذلك في مقابل ١٥٢ جم للسهم الواحد، في حين أن متوسط سعر السهم في ذلك الوقت (عام ١٩٩٩) في البورصة المصرية كان اقل من ذلك بكثير. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم استخدام حصيلة بيع أسهم اتحاد العاملين المساهمين لحديد عز في سداد جزء من مديونيته لدى بنك الاسكندرية والبنك الأهلي المصري.

وفي نفس العام (١٩٩٩)، وافقت الجمعية العمومية للشركة على زيادة رأس المال المدفوع من ٣٥٥ مليون دولار (١.٢ مليار جم) إلى ٤٤١ مليون دولار (١.٥ مليار جم) لصالح حديد عز (وذلك طبقاً لما جاء باتفاق النوايا السابق الإشارة إليه). هذا، وقد تم استكمال زيادة رأس المال في يناير ٢٠٠٠ بسعر ١٥٢ جم للسهم لعدد ١.٦٦٧.٧٦٧ سهم بقيمة إجمالية ٧٤.٥ مليون دولار (٢٥٣.٥ مليون جم)، وبالتالي أصبحت نسبة مساهمة حديد عز في شركة الدخيلة في هذا الوقت ٢٠.٨٩% من إجمالي رأسمال شركة الدخيلة (١٣.٦٦٧.٧٦٧ سهم)، وتم إلغاء بقية الزيادة في رأس المال في اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ ١ مارس ٢٠٠١.

ومن الجدير بالذكر أن حديد عز قامت بتمويل اكتتابها في زيادة رأس المال عن طريق إصدار سند دولاري بقيمة ٨٦ مليون دولار (٢٩٤ مليون جم) في البورصة المصرية في بداية عام ٢٠٠٠.

المرحلة الثانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٣: استحواذ حديد عز على ١١.٧٩%

في مارس ٢٠٠١، دخل العاملون بشركة الدخيلة في اعتصام مفتوح مطالبين بألا يتم تحميلهم بالقروض الخاصة بتغطية اكتتاب الاتحاد في زيادة رأس المال، ورد حصيلة مدخراتهم التي تم خصمها من رواتبهم لصالح الاتحاد (والتي وصلت في هذا الوقت إلى ٦١.١ مليون جم). تلبيةً لتلك المطالب، قامت شركة الدخيلة بمنح الاتحاد قرصاً بمبلغ ٦١.١ مليون جنيه، وقرر الاتحاد عرض أسهمه للبيع بسعر ١٥٤.٧٤ للسهم الواحد، بما يمثل سعر السهم الأصلي مضافاً إليه قيمة الفائدة المستحقة لدى البنوك المقرضة. ومن الجدير بالذكر، أن كافة المساهمين القدامى بالشركة رفضوا شراء تلك الأسهم.

إلا أن تعثر اتحاد العاملين المساهمين في خدمة هذا الدين القائم استمر حتى عام ٢٠٠٣ لعدم امتلاكه للموارد المالية اللازمة للسداد وعدم قدرته على بيع الأسهم المملوكة له؛ مما أدى إلى قيام بنك الإسكندرية بإرسال إنذار رسمي على يد محضر للاتحاد، مطالباً إياه بسداد المبالغ المستحقة لديه والتي وصلت إلى ٢٨٨.٦٢ مليون جم.

وفي أكتوبر ٢٠٠٣، قامت شركة مجموعة عز الصناعية، وهي شركة قابضة مملوكة بالكامل للمهندس/ أحمد عز، بشراء أسهم اتحاد العاملين المساهمين (١.٦١١.٤٣٠ سهم) بقيمة إجمالية ٣٥٦ مليون جم، أي بسعر ٢٢٠.٧ جم للسهم الواحد. هذه

القيمة تمثل ما قامت مجموعة عز بسداده من أجل الحصول على تلك الأسهم، والذي كان منقسماً إلى جزئين: الجزء الأول هو مبلغ ٢٨٨.٦٢ مليون جم التي تم دفعها مباشرة للبنوك المقرضة لسداد مديونية الاتحاد لديهم، والجزء الثاني هو مبلغ ٦٧.٠٥ مليون جم والتي تمثل قيمة ما كان القرض الذي مدته الشركة للاتحاد على سبيل رد المستحقات التي خصمت منه في السابق. هذا وقد تم سداد هذه المبالغ على دفعات تم تسديدها بالكامل في فبراير ٢٠٠٦.

وبذلك، تكون شركة مجموعة عز القابضة قد استحوذت على ١١.٧٩% من شركة الدخيلة، في حين كانت ملكية حديد عز ٢٠.٨٩%، بما يمثل في الإجمالي ٤.٤٦٧.١٩٧ سهم أو ٣٢.٦٨% من رأسمال شركة الدخيلة.

المرحلة الثالثة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥: استحواذ حديد عز على ١٧.٥٩% إضافية

خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قامت شركة مجموعة عز الصناعية بالاستحواذ على أسهم المساهمين الأجانب في شركة الدخيلة، على النحو التالي:

- ٦٠٠.٠٠٠ سهم من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التابعة للبنك الدولي، في ابريل ٢٠٠٤
 - تم سداد ١٠% عند التعاقد، ثم سداد باقي القيمة على ٦ دفعات نصف سنوية.
- ٦٠٢.٤٠٠ سهم من شركة جاي إف إي للصلب (اليابانية) في يونيو ٢٠٠٤
 - تم سدادها على ٣ أقساط.
- ٣٦١.٢٠٠ سهم من شركة كوبي للصلب (اليابانية) في يوليو ٢٠٠٤
 - تم سدادها على ٣ أقساط.
- ٦٠٠.٠٠٠ سهم من بنك التنمية الإفريقي في سبتمبر ٢٠٠٤
 - تم سداد ٥٠% عند التعاقد، ثم سداد القيمة المتبقية على ٣ أقساط نصف سنوية.
- ٢٤١.٢٠٠ سهم من شركة تومين (اليابانية) في يوليو ٢٠٠٥
 - تم السداد على قسطين، آخرهم في سبتمبر ٢٠٠٥.

بذلك، تكون شركة مجموعة عز الصناعية قد استحوذت، في الإجمالي، على ٢.٤٠٤.٨٠٠ سهم، تمثل ١٧.٥٩% من شركة الدخيلة.

تم استكمال هذه المرحلة في يوليو ٢٠٠٥، وبذلك أصبحت حديد عز تمتلك ٢٠.٨٩% من الدخيلة، وأصبحت مجموعة عز الصناعية بشركاتها التابعة تمتلك ٢٩.٣٨%، بما يمثل ٧.٨٧١.٩٩٧ سهم أو ٥٠.٢٨% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الدخيلة في الإجمالي.

ويُلخص الجدول التالي الثلاث مراحل السابقة على النحو التالي:

التاريخ	المشتري	البائع	عدد الأسهم	النسبة من الإجمالي
المرحلة الأولى				
أكتوبر 1999	شركة العز لصناعة حديد التسليح	اتحاد العاملين - الدخيلة	543,500	3.98%
نوفمبر 1999	شركة العز لصناعة حديد التسليح	اتحاد العاملين - الدخيلة	644,500	4.72%
يناير 2000	شركة العز لصناعة حديد التسليح	زيادة رأس المال	1,667,767	12.20%
الإجمالي			2,855,767	20.89%
المرحلة الثانية				
أكتوبر 2003	شركة مجموعة العز القابضة	اتحاد العاملين - الدخيلة	1,611,430	11.79%
إجمالي المرحلة الأولى والثانية			4,467,197	32.68%
المرحلة الثالثة				
أبريل 2004	الشركة المصرية الدولية للاستثمارات الصناعية	مؤسسة التمويل الدولية	600,000	4.39%
يونيو 2004	الشركة المصرية العالمية للاستثمارات التجارية	شركة JFE	602,400	4.41%
يونيو 2004	الشركة المصرية العالمية للاستثمارات التجارية	شركة Kobe	361,200	2.64%
سبتمبر 2004	شركة تنمية الاستثمارات المعدنية	بنك التنمية الأفريقي	600,000	4.39%
يونيو 2005	شركة مجموعة العز القابضة	شركة TOMEN	241,200	1.76%
إجمالي المرحلة الأولى والثانية والثالثة			6,871,997	50.28%
إجمالي أسهم شركة عز الدخيلة (حتى مارس 2008)			13,667,767	

المرحلة الرابعة ٢٠٠٦: تجميع أسهم مجموعة عز القابضة في شركة حديد عز

خلال عام ٢٠٠٦، قررت مجموعة عز القابضة نقل ملكيتها في شركة الدخيلة إلى شركة حديد عز، لكي تخلق كيان واحد يتم تمثيله بشفافية أمام أسواق المال، ومن أجل إظهار كافة استثمارات المجموعة الخاصة بالصلب في قائمة دخل وميزانيات موحدة.

تم تنفيذ عملية استحواذ حديد عز على حصة شركة مجموعة عز الصناعية في شركة الدخيلة (٢٩.٣٨%) عن طريق إجراء مبادلة للأسهم بين شركة مجموعة عز الصناعية وحديد عز، وهي عملية تخضع لضوابط هيئة سوق المال، ويتم تنظيمها طبقاً للائحة التنفيذية لقانون هيئة سوق المال المصرية رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥.

هذا، وقد تم تحديد معامل تبادل الأسهم بناء على سعر التداول لكل من سهم حديد عز وسهم الدخيلة في البورصة المصرية خلال فترة الـ ٢٤ شهراً السابقة على عملية المبادلة، وتم إقرار هذا المعامل من قبل مراقبي الحسابات حازم حسن - KPMG، عند ٢١.٩ سهم لشركة حديد عز في مقابل كل سهم تمتلكه شركة مجموعة عز الصناعية في شركة الدخيلة.

وفي فبراير ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العمومية لشركة حديد عز على عملية المبادلة، وتم نقل كافة الأسهم المملوكة لشركة مجموعة عز الصناعية في شركة الدخيلة (وهي ٤.٠١٦.٢٣٠ سهم) لشركة حديد عز. الأمر الذي وصل بنسبة مساهمة حديد عز المباشرة في الدخيلة إلى ٦.٨٧١.٩٩٧ سهم أو ٥٠.٢٨% من إجمالي رأسمال شركة الدخيلة المصدر.

هذا، وقد تمت الموافقة على عملية المبادلة بواسطة هيئة سوق المال في ٨ مايو ٢٠٠٦، وتم تنفيذها بالفعل في ٢٣ مايو ٢٠٠٦.

في المقابل، أصدرت حديد عز ٨٧.٩٧٩.٥٣٤ سهم جديد لصالح شركة مجموعة عز الصناعية نظير حصولها على الأسهم المملوكة لها في الدخيلة. وبالتالي ارتفعت ملكية مجموعة عز القابضة في شركة حديد عز من ٥٨% إلى ٧٩% تقريباً.

المرحلة الخامسة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠: زيادة نسبة مساهمة حديد عز في الدخيلة إلى ٥٤.٤٩%

في مارس ٢٠٠٨، أقرت الجمعية العمومية غير العادية لشركة الدخيلة شطب ٣٠٣.٣٥٤ سهم خزانة ليصبح إجمالي رأسمال الشركة ١٣.٣٦٤.٤١٣ سهم.

وفي يونيو ٢٠٠٨، استحوذت شركة حديد عز على ٢٤٣.١٦١ سهم من أسهم الدخيلة من خلال شراء أسهم متداولة في البورصة بما يمثل ١.٨٢% من رأس المال المصدر لشركة الدخيلة.

ثم استحوذت حديد عز في ابريل ٢٠١٠ على ١٧٩.٥٩١ سهم من أسهم شركة الدخيلة من خلال شراء أسهم متداولة في البورصة بما يمثل ١.٣٤% من رأس المال المصدر لشركة الدخيلة.

بالتالي، كانت حديد عز قد استحوذت في ابريل ٢٠١٠ على ٧.٢٩٥.١٥٨ سهم أو ٥٤.٥٩% من إجمالي رأس المال المصدر لشركة الدخيلة.

ويخلص الجدول التالي المرحلة الخامسة وشكل الملكية الحالي لحديد عز في الدخيلة:

التاريخ	المشتري	البائع	عدد الاسهم	النسبة من الاجمالي
يونيو 2008	شراء من التداول الحر بالبورصة	شركة العز لصناعة حديد التسليح	243,570	1.82%
ابريل 2010	شراء من التداول الحر بالبورصة	شركة العز لصناعة حديد التسليح	179,591	1.34%
اجمالي المرحلة الخامسة			423,161	3.16%
			7,295,158	54.59%
			13,364,413	
	اجمالي عدد اسهم شركة حديد عز في شركة الدخيلة			
	اجمالي اسهم شركة عز الدخيلة (بعد مارس 2008)			